

الفصل السادس

النضال السلمي..

هل يجلب الديمقراطية؟

obeyikan.com

فى حديث مشترك جمع رئيسى كل من أوكرانيا وچورچيا - فيكتور يوتشينكو Yushchenko وميخائيل سكشفيلى Saakashvili - كلاهما تولى حكم بلاده بعد انتفاضة شعبية سلمية ديمقراطية - قال الرئيسان الحاصلان على تفويض ديمقراطى : « إن شعبا أوكرانيا وچورچيا أظهرها للعالم كيف أن الحرية والديمقراطية ، وإرادة الشعب ، والانتخابات الحرة النزيفة أكثر قوة من ماكينه الدولة ، بصرف النظر عما تتمتع به من قوة ووحشية » .

هذا التصريح المشترك يوضح كيف أن التحول الديمقراطى يمكن أن يتحقق من خلال ما يُعرف باسم «قوة الشعب - People Power» ، وهو أمر بات يتردد على نطاق واسع فى إطار الحديث عن الموجة الرابعة للديمقراطية التى شهدت حالات للتحول الديمقراطى الدرامى ، وقفت فيها الشعوب فى مواجهة أنظمة استبدادية عاتية من الفليبين وشيلى إلى جنوب إفريقيا مرورا بصربيا وچورچيا وأوكرانيا. فى معظم هذه الدول خرجت جماهير هادرة إلى الشارع ، تساند قوى المعارضة ، وتحتج على تزوير الانتخابات العامة ، برلمانية أو رئاسية ، ولم تستطع قوات الأمن المعروفة برصيدها القمعى فى هذه البلدان استخدام القوة لسحق المتظاهرين ، وأذعن الأنظمة الاستبدادية فى نهاية المطاف للأمر الواقع ، أى القبول بالتحول الديمقراطى. لم يستطع الديكتاتور أن يستخدم رجاله الذين يحملون السلاح ، تخلوا عنه فى مواجهة قوة الناس .

والسؤال هو : كيف يمكن أن يؤدى النضال السلمى إلى التحول الديمقراطى ؟

تجارب مهمة

هناك عدد من التجارب الأساسية - طيلة القرن العشرين - استطاع خلالها المواطنون أن يمارسوا قوتهم السياسية فى تغيير النظام السياسى . فى كتاب موسوعى بعنوان « A Force More Powerful » قدم كل من Peter Ackerman و Jack Duval عددا من التجارب المهمة التى استطاع من خلالها المواطنون أن يعبروا عن أصواتهم فى

التغيير الديمقراطي ، وتمكنوا من تحقيق هذا التحول بالوسائل السلمية فى مواجهة آلة قمعية شرسة فى كثير من الأحيان.

١- خبرة من صربيا :

فى ١٧ من نوفمبر عام ١٩٩٦م تجمع مئات الآلاف من الأصول الصربية والبوسنية ، والألبانية لانتخاب ممثلين فى المجالس المحلية ، وذلك بعد مرور أربعة عقود من مصادرة الحزب الشيوعى الحاكم للحياة السياسية. هذه المرة خاض الانتخابات مرشحوون غير منتمين للحزب الشيوعى ، مدعومين من تحالف المعارضة الذى يحمل اسم « Together » أى معاً. جاءت المفاجأة فى فوز المعارضة بالانتخابات ، وحققت نجاحات مذهلة فى قلب بلجراد وثلاث عشرة مدينة أخرى. لم يحتمل سلوودان مليسوفيتش ، الطاغية الصربى ، هذه النتيجة. لم يقبل أن تشكل نتيجة الانتخابات المحلية تهديداً لحكمه الشمولى ، فقرر إلغاء نتيجة الانتخابات بحجة وقوع عمليات تزوير. مثل ذلك تحدياً حقيقياً لقوى المعارضة. فى غضون يومين بدأت المظاهرات العارمة تجتاح شوارع بلجراد والمدن الصربية الأخرى. الطلائع الأولى للمظاهرات كانت من طلاب الجامعة من تخصصات علوم الكمبيوتر والهندسة. هؤلاء كوّنوا جماعة تحمل اسم « Opter » . ورفعوا شعار نحن لا نستخدم السلاح ولكن نقول أين الخطأ. التحقت بطلاب الجامعة قوى المعارضة فى الشارع ارتفع صوت المظاهرات. غطى المتظاهرون مبنى اللجنة المشرفة على الانتخابات بورق «تواليت» . وعندما تعلت الحكومة بانتشار الناموس سببا فى تأجيل افتتاح الدورة البرلمانية قام المتظاهرون برش سائل مضاد للناموس على جدران المبنى. قمة فى التحدى والإثارة. ورغم التحرشات الأمنية بالمتظاهرين ، كان هناك حرص على أن تظل المظاهرات سلمية ، وكانت « كاميرات الفيديو » تنتشر فى الشوارع ، ترقب وتسجل وتحفظ فى ذاكرتها بمشاهد انتهاك حقوق المتظاهرين على يد قوات الأمن فى الشارع ، وفى الوقت الذى كان فيه النظام الحاكم يهيمن على وسائل الإعلام ، فطن طلاب الجامعة وبقية المتظاهرين إلى أهمية البريد الإلكتروني فى النقاش المفتوح ، وإيصال رسائل للمؤيدين. تبين نظام الرئيس مليسوفيتش أهمية الإنترنت ، ولكن متأخرا. ظلت قيادات الأمن تساءل : أين هو

الإنترنت؟ لأنه كان فى اعتقادهم أنه شىء ملموس يمكن مصادرتة، وحرمان المتظاهرين منه. أحد الطلاب قال - وسط المظاهرات - تلخيصا بديعا لحالة قوات الأمن فى مواجهة تواصل المتظاهرين عبر الإنترنت: «إنهم فقط يتعاملون مع أجهزة الكمبيوتر على أنها وسيلة لحفظ البيانات، ولم يفطنوا بعد إلى أنها أضحت أداة للاتصال». فى تصعيد واضح لإرهاب المتظاهرين قررت قوات الأمن اقتحام محطة إذاعة B-92 فى ٣ ديسمبر ١٩٩٦م. أى بعد أسبوعين من إجراء الانتخابات المحلية، وذلك لإخراص صوتها المطالب بالديمقراطية. لم يؤد ذلك إلى شل حركة المتظاهرين.

كانت المتابعات الإخبارية تبث عن طريق البريد الإلكتروني. ولم يستطع النظام أن يفعل شيئا مع ما تبثه إذاعات أخرى أجنبية مثل BBC و Voice of America تتابع ما يجرى عن كثب. تتلقى الأخبار من قلب الشارع عن طريق الإنترنت، ثم تعيد إنتاجه فى قالب إذاعى. فى وقت لاحق من شهر ديسمبر دفع مليسوفيتش - فى محاولة يائسة - بنحو عشرين ألف متظاهر لتأييده. حدث صدام بين الجانبين. لم تكن الاشتباكات بين المتظاهرين من أجل الديمقراطية والمتظاهرين من أجل الاستبداد «هادئة»، استخدم فيها العنف ضد المتظاهرين الديمقراطيين، سقط أحدهم جريحا. هذه الحادثة وضعت فى رسالة عبر البريد الإلكتروني، التقطها صحفى أمريكى، وأصبحت فى غضون ساعات فى يد خمسة عشر ألف شخص فى كل أنحاء العالم. الملفت أن استمرار المظاهرات سلمية استدر تعاطف عدد كبير من قوات الأمن، وقوات الجيش، وموظفين حكوميين، وبعض القضاة. كان المتظاهرون أكثر تحديدا فى مطالبهم. قالوا للرئيس الصربى: «فقط احترم نتيجة الانتخابات». بمرور الوقت احتل المتظاهرون الشارع تحت وطأة البرد القارس، وبدأ مليسوفيتش يشعر بالعزلة. كان قراره فى النهاية هو الانصياع للجماهير. شكلت هذه الحملة الشعبية مقدمة لتغيير أوسع فى النظام السياسى فى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠م، حيث رحل مليسوفيتش تحت وطأة «قوة الشعب». لم يرد فى البداية الاعتراف بهزيمته فى الانتخابات الرئاسية. هنا خرجت الجماهير - مرة أخرى - بمئات الآلاف تغمر شوارع وميادين بلجراد. استدار مليسوفيتش إلى قوات الأمن فلم توافق على قمع المتظاهرين سلميا. لم يكن أمامه سوى خيار الرحيل. غادر مليسوفيتش - آخر ديكتاتور فى أوروبا المعاصرة - موقعه غير مأسوف عليه.

٢ - خبرة أخرى من بولندا :

أشعل العمال في بولندا شرارة التغيير السياسى ، رغم أن ذاكرتهم الجماعية محملة بخبرات قاسية من القمع السياسى والأمنى. فى عام ١٩٥٦م - على سبيل المثال - احتج العمال على تدنى مستويات الأجور. خرجوا إلى الشوارع يعبرون عن غضبهم ، هاجموا أحد مبانى الحزب الشيوعى الحاكم. ردّ الجهاز الأمنى للحكم بإطلاق الرصاص على المتظاهرين. كانت صدمة بكل معانى الكلمة. أسهمت فى إلهاب عواطف الجماهير ، ولم يكن هناك بد من أن يأتى قائد جديد للحزب الشيوعى بوعود جديدة لم تُنفذ بالطبع. فى عام ١٩٨٠م عبر سلسلة من الإضرابات العمالية استطاعت « حركة التضامن - Solidarity Movement » أن تحيى مطالب العمال الداعية إلى حرية التكوين النقابى. لم يحتل النظام الشيوعى ثلاثة عشر شهرا من الإضرابات المتواصلة التى هزت أركانه. كان الرد قمعيا ، سواء فى فرض الأحكام العرفية ، والزج بالمعارضين السياسيين فى السجون ، وجمع المطالب العمالية. وعقب اجتماع شهير فى Gdansk جرى القبض على زعيم حركة التضامن ليخ فاونسا Walesa وعدد من القادة الآخرين للحركة فيما عُرف بأحداث ديسمبر ١٩٨١م. فى غرفة السجن المظلمة قال فاونسا مخاطبا حراس آلة النظام القمعية : « نحن جرى القبض علينا. ولكنكم تضعون مسمارا فى نعش الكفن الشيوعى.... سوف تأتون إلينا زاحفين ». استمرت حركة التضامن فى نشاطها تحت الأرض تبنى شبكات تحالفاتها ، وتحدد حدود حركة احتجاجها. لم يستطع النظام الشيوعى الاستمرار على هذا المنوال لفترة طويلة ، خاصة فى وجه العقوبات الاقتصادية التى فرضها العالم الخارجى عليه بعد أحداث ديسمبر ١٩٨١م. قرر النظام الإفراج عن ليخ فاونسا فى نوفمبر ١٩٨٢م ، ثم منح النظام عفوا - مشروطا - للمعارضين الذين يسلمون أنفسهم للسلطات عام ١٩٨٤م ، ثم تبعه عفوا شامل فى خريف ١٩٨٦م. مع انتهاء هذا العام كانت الضغوط الاقتصادية بلغت ذروتها. فى إبريل ١٩٨٦م تجددت الإضرابات العمالية. لم يعد هناك بد من التفاوض مع المعارضين ، وبعد حوارات ومفاوضات مع الحزب الشيوعى من ناحية ، ومثلّى حركة التضامن من ناحية أخرى توصل الفريقان فى ٦ إبريل عام ١٩٨٩م إلى إقرار

الحق فى التنظيم النقابى ، وحرية التعبير والاجتماع ، واستقلال القضاء ، وإجراء انتخابات برلمانية حرة. وهو ما حدث فى ٤ يونيو ١٩٨٩م عندما حققت حركة التضامن الفوز باكتساح فى الانتخابات التشريعية ، وهكذا انتهى آخر فصول الحكم الشيوعى فى بولندا.

٣- خبرات أخرى كثيرة:

ما جرى فى مصانع وميادين وارسوا طيلة عقد الثمانينيات من القرن العشرين ، واحتلال الجماهير لشوارع وميادين بلجراد فى مناسبتين أساسيتين هما: الانتخابات المحلية عام ١٩٩٦م ، والانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠م ، يمثل سيناريو متكررا ، وإن حوى مشاهد مختلفة فى السياق والمعالجة لما قامت به الجماهير فى دول عديدة لإقصاء القادة المستبدين ، غير عابئين بألة القمع التى يمتلكونها. يقدم ذلك نموذجا لحركة التغيير الدائرية للموجة الرابعة للتحوّل الديمقراطى. تبدأ بوجود زعيم ديكتاتورى فاسد قمعى فقد شرعيته ، تتجمع قوى المعارضة فى مواجهته سلميا. يقومون ببناء قواعدهم الشعبية التى تحتج على القمع وتدفع فى اتجاه الانتخابات. يحققون نصرا انتخابيا يؤدى إلى خلخلة دعائم الحكم الديكتاتورى. فإذا رفض الزعيم الانصياع إلى نتائج صندوق الانتخاب ، تنزل الجماهير بمئات الآلاف إلى الشارع للتعبير عن رفضها للتلاعب بالشرعية الانتخابية ، يبحث الديكتاتور عن آلة القمع التى يمتلكها فيجدها رافضة أو عاجزة عن حمايته ، فيلجأ للقرار الصعب - أى الرحيل.

أ- فى الفترة من (١٩٨٥ - ١٩٩٠م) استطاعت الجبهة الديمقراطية الموحدة فى جنوب إفريقيا استخدام سلاح المقاطعة ، والإضرابات من أجل تفكيك البنية الرأسمالية التى يستند إليها نظام الفصل العنصرى. وبمضى السنين لم يعد ممكنا الاستمرار فى حكم البلاد على هذا النحو ، ولم يعد أمام النظام سوى التفاوض مع الجبهة من أجل إقرار نظام سياسى جديد.

ب- فى عام ١٩٨٨م بعد خمس سنوات من الاحتجاج الشعبى السلمى على الحكومة العسكرية برئاسة الجنرال أوجست بينوشيه Pinochet أعلنت الجماهير فى شيلى ما أسمته بـ «الحرب الصليبية للمشاركة المدنية - Crusade of Civic Participation»

واستطاعت أن تهزم بينوشيه فى الاستفتاء الذى أجراه لتمديد حكمه. لم يكن متوقعاً أن يهزم الزعيم الديكتاتورى على هذا النحو، واستطاعت الجماهير أن تقنع بقية أعضاء الحكومة العسكرية بالامتناع عن تنفيذ أوامر بينوشيه بقمع المتظاهرين.

ت - أثناء عامى ١٩٨٩ و١٩٩٠م تجمع مئات الآلاف من المواطنين العاديين فى ميادين وشوارع براغ وبرلين الشرقية وصوفيا، وغيرها من العواصم التى كانت فى كنف المعسكر الشيوعى. احتلوا الميادين، لم يعد ممكناً قمعهم على غرار ما حدث فى بودابست عام ١٩٥٦م، وما جرى فى براغ عام ١٩٦٨م عندما قمعت الدبابات الروسية دعاة التغيير الديمقراطى. هذه الانتفاضة الشعبية أجبرت أنظمة هذه الدول على عقد انتخابات حرة أسهمت بدورها فى تحرير مائة وعشرين مليون مواطن من قبضة الحكم الشمولى.

ممارسة «قوة المواطنين»

تشير دراسة قامت بها Freedom House عام ٢٠٠٥م إلى ان نحو ٦٧ دولة من الدول التى شهدت تحولا ديمقراطيا فى الفترة من (١٩٧٠ - ٢٠٠٣م) عرفت نحو خمسين حالة منها حركات ديمقراطية رفعت شعار النضال السلمى بعيداً عن العنف، وذلك من خلال تعبئة الجماهير، وبناء تحالف بين قوى المعارضة، والركون إلى آليات العمل الديمقراطى خلال الاحتكام إلى صندوق الانتخاب.

والسؤال هو ما هى اشتراطات التحول الديمقراطى المدنى السلمى؟

يجيب عن هذا السؤال كل من Peter Ackerman و Jack Duvall فى مقال مهم لهما نشر فى صيف ٢٠٠٥م فى دورية "Harvard International Review". يقول المؤلفان بعد استعراض عشرات الخبرات من النضال الديمقراطى المدنى السلمى: إن هناك خطأ أساسياً يتعين تجنبه، وهناك أربعة شروط يجب توافرها.

خطأ يجب تجنبه:

النضال السلمى المدنى ليس صورة من صور «صنع السلام»، لكنه فى الأساس تعبيراً عن قوة المواطنين فى تسوية نزاع لصالحهم. فإذا تمت قراءة الأمر برمته فى إطار

السعى الأخلاقي لتجميع الفرقاء فإن قدرة الجماهير على تنحية رموز الديكتاتورية ستكون محدودة، ولكن إذا جرى الركون إلى النضال السلمى المدنى بوصفه أداة الجماهير فى إدارة الصراع مع الحكم الديكتاتورى، فى هذه اللحظة فإن الخطط، وآليات التعبئة، وأسلوب إدارة العلاقة مع النظام ستكون فى اتجاه تحقيق هذا الهدف.

شروط النجاح:

هناك عدة شروط لنجاح الحركة المدنية الديمقراطية فى تحقيق أهدافها:

١ - اتحاد الجماعات والحركات والقوى المطالبة بالديمقراطية من أجل خلق ما يمكن أن نطلق عليه دعاة «المجتمع الديمقراطى - Democratic Society». ولكن التوافق بين هذه المجموعات لا يتسنى إلا بالاتفاق على أهداف طويلة المدى، وأخرى قصيرة المدى. اتفاق المعارضة شرط محورى، وذلك حتى لا يكون فى مقدور الأنظمة القمعية اللجوء إلى ممارسة لعبة تجيدها وهى تأليب قوى المعارضة على بعضها البعض، من خلال استقطاب البعض على حساب الآخرين. اعتاد سلويفودان مليسوفيتش لعب هذا الدور إلى أن التفت قوى المعارضة خلف شخص واحد فى الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٠م هو فويسلاف كوستنيكا Vojislav Kostunica. تحالف سياسى ديمقراطى ينشأ على قاعدة اجتماعية واقتصادية وثقافية أوسع بحيث يمثل كل قوى المجتمع، بصرف النظر عن اختلاف موقعهم الاقتصادى، أو الطبقي، أو الدينى، أو العرقى. حركة التضامن فى بولندا - على سبيل المثال - ضمت مؤيدين من العمال، والكاثوليك المتدينين، والمثقفين اليساريين، والتجار، جميعهم واصلوا العمل حتى إبان فرض الأحكام العرفية. فى شيلى ضم التحالف الديمقراطى كذلك مجموعات من كل ألوان الطيف السياسى، من أقصى اليسار الراديكالى إلى أقصى اليمين المحافظ.

٢ - بناء القدرات التنظيمية للحركة المدنية الديمقراطية. تحتاج الحركة الشعبية إلى قدرات تنظيمية تتيح لها العمل فى الشارع، سواء من حيث مهارات القيادة، وتغيير التكتيكات، وأساليب التصعيد والتهدة، والحوار مع قوى القمع التى يستند إليها النظام الديكتاتورى. هذا الأمر ليس سهلا، ولا يجب أن تحكمه العشوائية أو الصدفة. الحكم الشمولى ليس معلقا فى الهواء، لكنه يستند إلى مؤسسات عادة ما تكون راسخة

الجدور فى المجتمع مثل : المؤسسة العسكرية، والأجهزة الأمنية، والمؤسسة الدينية، والطبقة الرأسمالية، والمؤسسات البيروقراطية. تفكيك موالاة هذه المؤسسات للنظام يحتاج إلى خبرة، ودراية بأساليب بناء التحالفات، وتحييد عناصر القوة الباطشة فى الأنظمة القمعية. فى جورجيا عام ٢٠٠٣م - على سبيل المثال - استعان مجموعة طلاب الجامعة المعروفة باسم « Kmara » بنظرائهم من حركة طلابية مماثلة فى صربيا تحمل اسم « Opter » للتعلم من خبراتهم فى إزاحة الرئيس مليسوفيتش، وتقويض دعائم حكمه القمعى. نشط التعاون فى الفترة الممتدة من (١٩٩٦ - ٢٠٠٠م). وهذه المجموعة الطلابية ذاتها التى علمت نظيرتها فى أوكرانيا التى تحمل اسم « Pora » كيفية صناعة الثورة البرتقالية عام ٢٠٠٤م.

٣ - البقاء على الطابع السلمى للحركة الشعبية المطالبة بالديمقراطية. النضال السلمى يحيد الآلة القمعية للنظم الشمولية، أما اللجوء إلى العنف من جانب المتظاهرين المطالبين بالديمقراطية فإنه يعطى رخصة استخدام البطش وسائر الأساليب القمعية لإخماد الأصوات المطالبة بالديمقراطية. هنا سيلجأ الديكتاتور إلى الإجراءات الاستثنائية بزعم حماية مكتسبات الشعب، ومقدراته، ومواجهة المؤامرات الخارجية، وتطهير المجتمع من أذئاب العملاء فى الداخل. المطلوب - إذن - هو تفكيك عرى النظام الأمنى الذى يستند إليه الحكم الديكتاتورى. وقوات الأمن لن تهجر حماية الديكتاتور، أو تحول ولاءها للمواطنين إذا استخدم هؤلاء القوة فى مواجهتها. إذن المطلوب هو تحييد آلة القمع وليس مبادلتها عنف بعنف. هؤلاء الجنود هم أبناء المجتمع نفسه، وينحدرون من القرى والمدن نفسها التى أتى منها المتظاهرون. من السهل إذن الحوار معهم، وبخاصة إذا وجدوا أن أعداد المتظاهرين فى ازدياد، وجبروت الحكم الشمولى فى انتقاص. الإبقاء على الطابع السلمى للحركة المطالبة بالديمقراطية يجعل قوات الأمن يفكرون فى « الوطن » أكثر من « الديكتاتور ». تلخص هذه الفكرة عبارة ذكرها أحد كبار القادة الأمنيين فى أوكرانيا إبان الاحتجاج الشعبى العارم للتحول الديمقراطى عام ٢٠٠٤م « بمقدورنا اليوم أن نحمل الرتب التى تتزين بها أكتافنا، لكن علينا أن نحاول حماية الوطن ذاته ». وعقب نجاح الثورة البرتقالية كشف اثنان من كبار القادة الأمنيين أن زوجتيهما كانتا فى صفوف المتظاهرين. يذكرنا ذلك بالمشهد نفسه الذى وقع فى

الفليبين عام ١٩٨٦م ، عندما انقسم الجيش إلى معسكرين متضادين ، ذهب أحد المتظاهرين إلى إحدى محطات الراديو المستقلة وتحدث إلى ابن أخته - أحد كبار القادة العسكريين قائلا : «أنا خالك.. ابن أختي العزيز... رجاء أن تستمع إليّ» .

٤ - الحركة الشعبية المدنية المطالبة بالديمقراطية هي ابنة مجتمعتها ، وواقعها ، وظروفها. قد تجديد العون من المجتمع الدولي سواء من الحركات والقوى والمؤسسات التي تدعم الديمقراطية ، لكنها هي وحدها القادرة على صنع التحول الديمقراطي في مجتمعتها. بالتأكيد حصلت الحركات المطالبة بالديمقراطية في بولندا والفليبين على دعم من الكاثوليك في أوروبا وأمريكا الشمالية ، وحصلت الحملة المناهضة لحكم بينوشيه في شيلي على دعم من اتحادات العمال الأمريكية ، وقدمت المنظمات الأمريكية - الإفريقية دعما كبيرا للمناهضين للترفة العنصرية في جنوب إفريقيا ، وحصلت الثورة البرتغالية في أوكرانيا على دعم من هيئات أمريكية عديدة. ورغم كل ذلك فإن الذي صنع التغيير هم أبناء هذه المجتمعات وليس غيرهم. ليس أسهل على أى نظام قمعى من استنفار «الروح الوطنية» في مواجهة المعارضين الذين يمكن اتهامهم بتلقى مساعدات من الخارج «الإمبريالي» ، «الأمريكى» ، «الصلبي» ، أيا كان نعته ، ولكن لن يستطيع أن يقذف هذه الاتهامات في وجه حركة جماهيرية لها جذورها المحلية وتستند إلى قاعدة تأييد شعبية من كل الاتجاهات والمذاهب والتيارات. لن ينال منها استدعاء الحديث عن «السيادة الوطنية» في مواجهة «الغزو الخارجي» ؛ لأن وقائع التاريخ تكشف أن الطغاة هم أول من فرط في السيادة الوطنية ، والديمقراطيون هم أول من حافظ على أمن ورخاء أوطانهم.

